اذا كان ضميرا نحو وكانوا هم الظالمين والضمير بالاستقر لا يتصل الا بعامله ويلزم على مقابله ان تكون هذه الافعال ناصبة لارافعة وهذا وهذا لا يعهد في الافعال والاصل تاخير الخبر عن الاسم كما في باب المبتدا وقد يتوسط الخبر بين الاسم والفعل مع جميعها ولو كان جملة على الاصح ثم تارة يكون التوسط جائزا نحو وكان حقا علينا ننجي المومنين وقوله وليس سواء عالم وجهول وتارة يكون واجبا نحو كان يحيى ان يكون في الدار صاحبها فلا يجوز تقديم الخبر على الناسخ لاجل الحرف المصدري ولا تاخره عن الاسم لاجل الضمير قال الدماميني واما تمثيلهم في هذا المقام بنحو كان في الدار صاحبها فليس بصحيح اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع وتارة يكون ممتنعا لما كحصر الخبر نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وتصدية وكخفاء اعرابهما نحو كان موسى صديقي وكتاخر مرفوع الخبر نحو كان زيد حسنا وجهه اذ لو قدم وقيل كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لزم الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزيه بالاجنبي وقد يتقدم الخبر على الفعل واسمه مع جميعها ولو كان جملة على الاصح بدليل اها ولا اياكم كانوا يعبدون فان تقديم المعمول يوذن بجواز تقدم العامل كذا قيل وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل بدليل فاما اليتيم فلا تقهر وجواز هم زيد المراضرب وعمرا لن اضرب مع امتناع تقديم الفعل على لم ولن والاولى ان يستشهد ببيت العروض وهو قوله اعلموا اني لكم حافظ ه لشاهدا ما كنت او غايبا ه وقد يجب التقديم كان يكون له صدر الكلام نحو اين كان زيد وقد يجب التاخير كما يعلم مما مر ولا يستثني من هذه الافعال

لا

الا خبر ليس فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح قياسا على عسى ونعم بجامع الجمود وما احتج به المجيز من قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم لاجمة فيه لجواز ان يكون يوما منصوب بفعل مقدر اي يعرفون الا بالخبر لوانه ظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره ولذلك جاز ما عند كزيد ذاهبا ولم يجز ما طعامك زيدا كلا ولكن هذا يقتضي جواز تقديم خبر ليس عليها اذا كان ظرفا وقد اطلقوا بمنعه والا خبر دام فانه لا يجوز عليها مع ما باتفاق لان مدخول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا على دام وحدها لعدم تصرفها ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته وظم كلام الالفية كالشان هذا يجمع عليه ايضا قال المرادي وفيه نظر لان المنع معلل بعلتين وكل منهما لا ينهض مانعا باتفاق ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدري كيحيى ان تكون عالما واذا نفي الفعل بما امتنع تقديم الخبر عليها كما يمتنع على ما دام لان ما لها صدر الكلام لا توسطه بينها وبين الفعل فيجوز ما قايما كان زيد دون قايما ما كان زيد واعلم ان خبر هذه الافعال كخبر المبتدا في جواز تعدده ووقوعه مفردا وجملة لها رابط وله مع الاسم حالات فان كانا معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب مطلقا فان علما وجهل انتساب احدهما الى الآخر فالاسم هو الاعرف على المختار وان لم يكن الاخر اسم الاشارة اتصل به هنا التنبيه فان لم يكن احدهما اعرف فالتخيير وكذا ان كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ وان كان لاحدهما فقط فهو الاسم وان اختلفا تعريفا وتنكيرا ولا مسوغ فالمعرفة هو الاسم والاخر هو الخبر ولا ه يعكس الا في الضرورة وجوزه ابن مالك اختيارا بشرط الفايدة وكون النكرة غير صفة محضة ومن وروده قوله يكون مزاجها عسل وماء

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)